الرئيس الأسد يصدر القانون ٤٤ لعام ٢٠٢٢

تعديل تعويضات رئيس وأعضاء مجالس إدارات المؤسسات العامة واللجان الإدارية للشركات والمنشآت العامة

الوطن

أصدر السيد رئيس الجمهورية بشار الأسد، القانون /٤٤/ لعام ٢٠٢٢، القاضي بتعديل تعويضات رئيس وأعضاء مجالس إدارات المؤسسات العامة واللجان الإدارية للشركات والمنشآت العامة.
نصت المادة الأولى من القانون على تعديل المادة /٣٩/ من القانون رقم /٢/ لعام ٢٠٠٥ (الخاص بالمؤسسات والشركات والمنشآت العامة)، لتصبح على النحو التالي:

أ- يتقاضى كل من رئيس وأعضاء مجالس إدارة المؤسسات العامة واللجان الإدارية للشركات العامة والمنشآت العامة تعويضاً مقطوعاً عن كل جلسة يحضرونها.
ب- لا يمنح التعويض المنصوص عليه بالفقرة /أ/ من هذه المادة عن حضور الجلسات التي تزيد على أربع وعشرين جلسة في العام الواحد.
ج. يحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على اقتراح من وزير المالية تعويض الجلسة والأسس والقواعد لمنح هذا التعويض بما يتناسب مع حجم نشاط وطبيعة العمل في كل من المؤسسات العامة والشركات العامة والمنشآت العامة.
د. لا يدخل تعويض الجلسات الممنوح بموجب هذه المادة ضمن الحدود القصوى للتعويضات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة النافذة.
هـ. يتقاضى رئيس مجلس الإدارة أو اللجنة الإدارية تعويض مسؤولية إدارة يحدد بقرار يصدر عن رئيس مجلس الوزراء يتضمن قواعد وأسس منح هذا التعويض بناء على اقتراح من وزارة المالية.
في حين نصت المادة الثانية من القانون ٤٤ لعام ٢٠٢٢ على تعديل المادة /٤٠/ من القانون رقم /٢/ لعام ٢٠٠٥، لتصبح على النحو التالي:
أ- يمنح كل من رئيس وأعضاء مجالس إدارة المؤسسات العامة واللجان الإدارية للشركات العامة والمنشآت العامة من غير العاملين فيها مكافآت في ضوء جهودهم المبذولة بقرار من الوزير المختص من اعتمادات موازنة الجهة المعنية على ألا تزيد مبالغ هذه المكافآت على /١٥,٠٠٠/ ل. س خمسة عشر ألف ليرة سورية شهرياً للشخص الواحد، ولا تدخل ضمن السقوف المحددة في القوانين والأنظمة النافذة.
ب- يجوز رفع هذا المبلغ بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير المالية.

في لقاء حول أزمة المحروقات

وزير النفط: الأزمة ليست جديدة بل مستمرة منذ أكثر من ٥٠ يوماً وهناك تضخيم لموضوع وصول الناقلات

الوطن

قال وزير النفط والثروة المعدنية المهندس بسام طعمة خلال لقاء مع قناة السورية أمس: إن أزمة المحروقات لم تكن وليدة ليلة وضحاها، بل هي مستمرة منذ أكثر من ٥٠ يوماً، والحكومة تعمل على معالجتها بالاستفادة من المخزون الذي تم تجميعه خلال الفترة الماضية، مؤكداً أن قرار تخفيض الكميات المخصصة للسيارات الحكومية السياحية بنسبة ٤٠ بالمئة أتى لتأمين الاحتياجات من المشتقات النفطية، اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية للمواطن.
وأوضح طعمة أنه لم يكن متوقعاً تأخر التوريدات لذا كان هناك اضطرار لاتخاذ إجراءات أشد قسوة حيث يتم توفير مخزون من أجل الأولويات ولتغطية الاحتياجات الأساسية، وحفاظاً على هذا المخزون المتاح يتم توجيهه باتجاه الخدمات الأساسية للمواطن حتى لا تتقطع وهو ما أدى للتخفيض الأخير الذي كان «قاسياً فعلياً».
وأضاف طعمة: إن الحكومة تعمل على منحيين، أولهما ترشيدي، والآخر المتابعة والتنسيق من أجل إعادة انتظام التوريدات كما كانت سابقاً، مشيراً إلى أنه لن يبدأ في سورية خلال المرحلة السابقة كفاية إلى حد يسمح لها بتكوين مخزون إستراتيجي حيث تلبي فيه الانقطاعات لفترة طويلة، إذ كان ما يورد من المشتقات هو حسب الحاجة فقط.
ولفت وزير النفط إلى أن القطاع العالمي للطاقة يعاني بعد العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا، وما رافقها من عقوبات غربية وحظر على المشتقات الروسية ما أثر سلباً على التوريدات، وبما أننا نستورد الجزء الأكبر من حاجاتنا النفطية فقد أصبحنا عرضة للمتغيرات، إضافة إلى الأضرار التي لحقت بحقول النفط جراء الاعتداءات التركية على الأراضي السورية ما أثر على إنتاجنا المحلي.
وقال طعمة: إن العقوبات الغربية زادت الضغط، مشيراً إلى أن احتجاز إحدى الناقلات السورية من قبل البحرية الأميركية في اليونان لأشهر عديدة، ولم يفرج عنها إلا منذ بضعة أيام وهي الآن في مصفاة بانياس، ولكن بسبب الأحوال الجوية السائدة لم يتم تفريغها إلى الآن، إضافة إلى إصابتها ببعض الأعطال نتيجة توقف بعض مضخات الهواء في أنظمة الربط، كما أن ناقلة واحدة لا تحل الأزمة، ويجب أن يكون هناك انتظام في التوريد حتى يتم حل الأزمة، مؤكداً أن هناك تضخيماً لموضوع وصول ناقلة، وحتى النواقل التي تصل هي صغيرة الحجم من مليون برميل وما دون.
وبشأن توزيع مادة المازوت بين طعمة أن أزمة التوريد أتت في مرحلة ذروة الطلب على المازوت تحديداً، سواء كان للتدفئة أم للزراعة أم الفيول لتوليد الكهرباء، مشيراً إلى أن نسبة توزيع مازوت التدفئة هي منخفضة ولا تتجاوز ٤٠ بالمئة وكانت الوزارة توزع المادة عندما كانت التوريدات منتظمة والبطء كان من أجل الحفاظ على الفعاليات الأساسية سواء أفراناً أم مشافي.

> العدوان التركي الأخير على الشمال السوري أدى إلى ضرر كبير في المنشآت النفطية

وبشأن مكافحة الفساد في القطاع النفطي، أوضح أن الفساد موجود في قطاع المحروقات وتوزيعها وتم ضبط حالات كثيرة جداً وهناك محاولات دائمة لإبعاد تدخل العامل البشري عن عملية التوزيع حيث بدأت الأتمتة من أجل ذلك لكن حتى مع تطور الضبط أيضاً تتطور حالات الفساد.
وعن مراقبة وسائل النقل، قال طعمة إنه تم تركيب (الجي بي إس) في دمشق وريف دمشق وحماة واللاذقية وطرطوس وبلغ عدد الأجهزة المركبة ٩٦٠٠ جهاز رغم ذلك تجد حالات أن أحدهم قام بتركيب ٦ أجهزة بسرفيس واحد حيث يأخذ مخصصات ٦ سرافيس، يعني هناك تطور بحالات الفساد مع تطور الأتمتة.
وأوضح الوزير أنه تتم متابعة وضع الكازيات فهناك الكثير منها يتعامل بطريقة غير شرعية مع المواد سواء بسرقة المواد من المواطن أم غير ذلك وتتم متابعتها من خلال البطاقة الذكية أو البطاقة الإلكترونية لضبط الأرصدة، وتم اكتشاف العديد من حالات الفساد في العديد من المحافظات كثيرة جداً وهناك محاولات دائمة لإبعاد استرداد جزء كبير منها أيضاً كما تم إغلاق العديد من المحطات الأسبوع الماضي وتشميع نحو ٦ محطات والعمل مازال متابعاً وجارياً لكن بالنهاية طالما هناك مادة عليها طلب وسعرها في السوق أعلى فسيكون هناك حالات فساد لكن المتابعة أو مكافحة هذه الحالات مستمرة.
وبشأن تأخر رسائل الغاز أوضح المهندس طعمة أن توريد الغاز مرتبط بالقطع الأجنبي وقطاع النفط مستهلك كبير للقطع الأجنبي ولا يمكن لدولة أن ترصد كل القطع الأجنبي المتاح لهذا القطاع.. فهناك القمح والأدوية والأسمدة إضافة إلى طبق واسع للاقتصاد يحتاج للقطع الأجنبي ولا يمكن أن نخصصه فقط لقطاع المحروقات.. ولدينا عقود لتوريد الغاز المنزلي والشهر الحالي وصل نحو ١٧ ألف طن أي وسطياً تبديل الأسطوانة يكون بحدود ٧٠ يوماً وأجرينا اتصالات منذ يومين مع الجانب الجزائري وطلبنا تسريع تزويدنا بالغاز المنزلي.
وحول وضع آبار النفط في الشمال أكد الوزير طعمة أن العدوان التركي الأخير على الشمال السوري أدى إلى ضرر كبير في المنشآت النفطية، إذ إنه أصاب معمل السويدية بضرر كبير جداً ما أدى لتوقفه عن الإنتاج حيث كان المعمل ينتج نحو ١٥٠ طن غاز منزلي وحوالي مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي وكانت تنتجه نحو محطة توليد السويدية التي تمد محافظة الحسكة بالكهرباء أيضاً.
وأضاف: العدوان التركي أثر بشكل كبير على منشآتنا النفطية في تلك المنطقة إذ احترق العديد من الآبار وتضررت محطات النفط في كراتشوك والخزانات، كما اشتعلت محطة عودة وتضررت محطة شرق خربة، إضافة لحالات تلوث بيئي كبير نتيجة الانفجارات وقصف الخزانات ما أدى لانسكاب النفط وتلويث الأراضي الزراعية هناك، ونتيجة لذلك هناك أزمة فعلية في المشتقات النفطية.
وأشار طعمة إلى أن الحكومة بدأت من نفسها بموضوع التقشف وهو أمر لا يرتبط بمؤسسات الدولة فقط بل يحتاج أيضاً تعاوناً من قبل المواطن علماً أن الحكومة تتعاون مع الأصدقاء والشركاء ومع القطاع الخاص في هذا الموضوع حيث يتم تأمين النفط إلى مصافينا ليتم تكريره مقابل أجر وهذا الأجر جزء من المشتقات النفطية التي تؤمن جزءاً من حاجة السوق علماً أنه عندما يتأخر أي خط توريد نفطي فالمصافي تبقى من دون عمل وتتوقف، وتم إلزام القطاع الخاص بتأمين ٣٠ بالمئة من المشتقات النفطية على الأقل نصفها تستعيره سادكوب على أن يرد لاحقاً والباقي يمكن أن يباع بسعر التكلفة للفعاليات الاقتصادية والخدمية بسورية حيث يتم التقليل من وطأة هذه الأزمة مشيراً إلى أن التعاون مع القطاع الخاص يهدف لإيجاد مخارج وتخفيف وطأة أزمة المشتقات النفطية.

المصري رئيساً لاتحاد غرف الصناعة بالتزكية

رئيس الاتحاد لـ«الوطن»: شعارنا هو التصدير لأنه الحل الوحيد لانتشار الصناعة السورية وحلب ستكون من أولوياتنا

شهابي: خدمت وطني بكل إخلاص وسأكون عوناً للمجلس الجديد في كل الأوقات

هناء غانم

أصدر وزير الصناعة زياد صبحي صباغ القرار رقم /٢٣٣٢/ المتضمن المصادقة على نتائج اجتماع مجلس إدارة اتحاد غرف الصناعة السورية الذي عقد أمس، والمتضمن تشكيل مكتب الاتحاد. كما يلي: - محمد غزوان المصري رئيساً لاتحاد غرف الصناعة السورية - لبيب إخوان نائب رئيس اتحاد غرفة الصناعة السورية- زياد عربو نائب رئيس اتحاد غرفة الصناعة السورية - محمد أيمن مولوي أميناً لسر اتحاد غرفة الصناعة السورية- عبد الكافي المسموم خازن اتحاد غرفة الصناعة السورية- محمد ناصر السواح عضو مكتب اتحاد غرفة الصناعة السورية - سعد الدين العلي عضو مكتب اتحاد غرفة الصناعة السورية.
وفي تصريح لـ«الوطن» أكد الرئيس الجديد لاتحاد غرف الصناعة السورية غزوان المصري في أول تصريح أن حلب ستكون من أولويات العمل خلال المرحلة القادمة كما غيرها من المحافظات، لافتاً إلى أنه لا مناطقية في هذا الموضوع، فبالأمس كانت رئاسة الاتحاد في حلب واليوم في دمشق وغداً قد تكون في أي محافظة سورية لا فرق لأن الهدف واحد وهو النهوض بالصناعة الوطنية، موضحاً أن الاتحاد سيكون موجوداً مع الحكومة وصوتاً للصناعي في القطاعين العام والخاص، مشدداً على أنهم مع القطاع العام الذي عولت عليه الحكومة خلال الأزمة خاصة أن لديه صعوبات أكثر من القطاع الخاص بسبب العقوبات الجائرة على سورية التي انعكست على الصناعة. ولا يوجد أي فرق بين القطاع العام أو الخاص فكله تحت مسمى صناعة سورية.
المصري أضاف: إن الصناعة اليوم تعاني من العديد من المشكلات والصعوبات وتحتاج إلى المزيد من الجهد والعمل الأمر الذي يحمل الاتحاد مسؤولية أكبر لتوحيد وجهات النظر بين الصناعيين والحكومة وإيجاد الحلول لأي مشكلة تعترض سير العملية الإنتاجية.
وعن رؤيته للمرحلة القادمة قال المصري: سوف يتم تشكيل لجان ومستشارين في الاقتصاد لتجاوز الصعوبات التي تواجهنا والتي سببها الأساسي هو العقوبات على سورية، لافتاً إلى أن الحكومة متعاونة مع الصناعيين في مختلف المجالات لاسيما في مجال التصدير الذي هو من أولوياتنا اليوم، موضحاً أن دعم التصدير يساهم في توفير القطع وتدوير عجلة الإنتاج، ويرى المصري أن شعارهم هو التصدير باعتباره الحل الوحيد لانتشار الصناعة السورية وزيادة الإنتاج.
وعن عدم حدوث انتخابات كما كان السيناريو المتوقع قال: تم الاتفاق بيننا كصناعيين بالتعاون وموافقة المجلس السابق للاتحاد على الفوز بالتزكية، ولا يهم إن كان القرار من دمشق أو حلب أو حمص أو غيرها فالقرار المرجو هو لمصلحة «صنع في سورية أولاً وأخيراً».
وقد كتب الشهابي على صفحته على «فيسبوك» بأن أمنيته الوحيدة من الحكومة بأن تهتم أكثر بحلب لأنها تبقى عاصمة الصناعة السورية التي دفعت أغلى الأثمان من أجل وطنها.
وأضاف: كرئيس سابق لاتحاد غرف الصناعة السورية منذ ٢٠١٢ ولثلاث دورات متتالية إلى تاريخ اليوم، خدمت وطني بكل إخلاص وتفان في أحلك الأوقات والظروف.. وكنت في المقدمة حين تخاذل الكثيرون لأقدم نموذجاً وطنياً لرجل الأعمال الوطني في كل المواقف والتحديات خلال هذه الحرب بكل ما تعنيه هذه الكلمة من شجاعة وجرأة وصدق ونظافة يد، وأتمنى أن أكون قد وفقت.. أبارك لاتحاد غرف الصناعة قيادته الجديدة كما أتمنى لأعضائه كل النجاح والتوفيق وسأكون عوناً لهم في كل الأوقات.

حملات في الكهرباء على مشتركي الخطوط الذهبية

توقف في توريدات «الفيول» والتقنين في دمشق يصل إلى ١٠ ساعات

عبد الهادي شباط

اعتبر مصدر في وزارة الكهرباء أن الحملة على الاستجرار غير المشروع التي نفذتها الوزارة على المنشآت الصناعية في منطقة الزبلطاني بدمشق ستكون منهجية في مختلف المحافظات والمناطق خلال فصل الشتاء للحد من هذه الحالات، وأنه سيتم التركيز على المنشآت التي حصلت على اشتراكات معفاة من التقنين الكلي أو الجزئي (الخطوط الذهبية) (والتي يقوم بعض أصحابها بمد خطوط وبيع كهرباء لمنشآت أو منازل قريبة) لأن حجم استجرارها كبير وتعرفاتها عالية وأن أي حالة استجرار غير مشروع تتسبب بفوات عال على الوزارة، كاشفاً أنه تم ضبط نحو ٧ مخالفات خلال الحملة على منطقة الزبلطاني منها ثلاث منشآت صناعية حاصلة على اشتراكات معفاة من التقنين مقدراً أن تتجاوز قيم الغرامات المالية على هذه المخالفات ١٥٠\ مليون ليرة لكل مخالفة وأن هناك دراسة ومعايير تحدد قيم الغرامات المالية للمخالفات منها الرجوع لحجم استجرار هذا المنشآت على مدار السنوات السابقة والكشف عن مدى تغير معدل الاستجرار ومقارنته مع حجم النشاط الاقتصادي.
وعن ساعات التقنين بين أنه لا يمكن تحديد برامج أو ساعات تقنين لأنها تتغير لحظياً وفق التوريدات لكن هناك ارتفاع واضح في ساعات التقنين حيث وصلت في بعض أحياء دمشق لـ ١٠ ساعات تقنين مقابل ساعة وصل بسبب انخفاض التوريدات وارتفاع الحمولات على الشبكة التي قدرها أنها تجاوزت ٨٠ بالمئة خلال الأيام الأخيرة وتسببت في خروج الكثير من مراكز التحويل عن الخدمة.
وكانت شركة كهرباء ريف دمشق نفذت حملات مشابهة في مناطق الريف خاصة التي يرتفع بها معدلات الاستجرار غير المشروع للكهرباء، واعتبر المصدر أنه سيكون هناك شدة في التعامل مع المخالفات وتنفيذ عقوبات رادعة للحد من هذه الظاهرة التي تستنزف الطاقة الكهربائية على الشبكة وتضر بمكونات الشبكة عبر تعريض هذه المكونات للتلف والاحتراق مثل (احتراق المحولات والقواطع والكابلات وغيرها) بسبب الحمولات العالية التي يسببها الاستجرار غير المشروع، وأن العقوبات تكون حسب طبيعة المخالفات المرتكبة، فهناك استجرار غير مشروع من شخص غير مشترك وهناك استجرار مع وجود اشتراك نظامي وهناك حالات تتعلق في التلاعب بالعداد عبر إبطاء حركة العداد أو تصفيره وغيرها من التلاعبات التي تسهم في خفض حجم الاستجرار المستهلك، معتبراً أن الحد من هذه الظاهرة سيسهم في تحسن جزئي ونسبي في الطاقة الكهربائية خاصة مع وجود نقص في حوامل الطاقة الأساسية خلال المرحلة الحالية مع زيادة على الطلب خاصة في الأيام الباردة التي يكثر فيها استهلاك الكهرباء لمختلف الأغراض (تدفئة وطبخ وتسخين مياه وغيرها) ومنه لابد من ضبط عمليات الاستجرار غير المشروع التي تكون على حساب بقية المواطنين.
وفي وزارة الكهرباء لا جديد لجهة تحسن التوريدات من مادتي الغاز والفيول الأمر الذي يسهم في تنفيذ برامج تقنين صعبة في مختلف المحافظات على التوازي مع الجهد الكبير الذي يتم العمل عليه لتحسين لتوريدات، وهناك جهد وبحث في كل الخيارات الممكنة لتأمين حوامل الطاقة اللازمة لتوليد الكهرباء، خاصة أنه تم استجرار كميات مهمة من المخزون الاحتياطي من مادة الفيول بعد توقف التوريدات خلال الأيام الماضية ولابد من تأمين توريدات لمادة الفيول تسمح بتأمين الاحتياجات اليومية وتعويض الكميات التي تم استجرارها من المخزون الاحتياطي.

> ٥٠ مليون ليرة قيمة مخالفات التلاعب بالخطوط المعفاة من التقنين

لأنني أحب الحقيقة وأحبكم أقول:

المطلوب: نظام دولي ديمقراطي

بقلم: طلال أبو غزالة

يشهد عالمنا المعاصر تفاقماً مذهلاً للصراعات والحروب والكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية وانتشار نزاعات التطرّف والعنف والفوضى. يحدث كل ذلك على الرغم من تقدّم العلم وتطور الحضارة وزيادة وعي الدول والشعوب، وحتى الأفراد، بأننا في هذا العالم قادرون، بما يتوفر على هذا الكوكب من مقدرات وخيرات وإمكانات وثروات، أن نحقق حياة كريمة لكل إنسان، أينما وجد من دون تفريق أو تمييز، حياة آمنة مستقرّة ومزدهرة وخالية من كل هذه الشوائب الخطيرة التي يعاني منها عالمنا المعاصر.
وقبل أن نحدد الوسائل الكفيلة بتحرير عالمنا من الحالة الراهنة المشار إليها، علينا أن نشير إلى أسباب هذه الأزمات وهذا التراجع الحضاري والحياتي الذي نعاني منه، والذي يزداد سوءاً.
السبب الأول والرئيس هو تراجع دور المنظمة الدولية، لدرجة العجز الكامل عن القيام بمهامها التي وجدت من أجلها، والتي حدّدها ميثاقها عندما أنشئت هذه المنظمة لإدارة شؤون العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وفي مقدمتها تحقيق المساواة الكاملة بين الدول الأعضاء، وحل أي نزاعات بالطرق التفاوضية السليمة وفق قواعد القانون الدولي وتكريس كل ثروات كوكبنا وما وهبنا الله لرفاهية الإنسان – أي إنسان – وحياته الراقية الآمنة والخالية من أي مخاطر طبيعية كانت أو من صنع يديه.
ها هي الأمم المتحدة تقف موقف المتفرّج إزاء الحرب المدمرة، التي تدور رحاها بين روسيا ودول العالم الغربي (الولايات المتحدة وكندا والاتحاد الأوروبي وغيره) على الأرض الأوكرانية، وكذلك إزاء الصراع العربي–الإسرائيلي الماثل على جدول أعمال المنظمة الدولية منذ قيامها قبل أكثر من سبعة عقود، والصراعات المنتشرة في كل أرجاء الشرق الأوسط – في ليبيا وسورية واليمن والصومال والسودان. ذلك إضافة لبؤر التوتر في مواقع معروفة أخرى تنذر أيضاً بالانفجار في أي وقت.
وها هي الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة تفشل في القضاء على التحديات الأخرى مثل الضرر البالغ الذي سببه الإنسان للمناخ وما ينتج عنه من كوارث، ومثل الأوبئة والأخطار الطبيعية الأخرى.
كما أن السبب الرئيس لتدهور حالة الأمن في العالم هو عجز المنظمة الدولية، فإن السبب الرئيس لعجز المنظمة الدولية يعود لأن النظام الدولي لم يتمكن من تحقيق الديمقراطية بين أعضائه الـ ١٩٣.
النظام الدولي القائم حالياً هو نظام غير ديمقراطي، ولن يتمكن هذا النظام من استعادة دوره وفاعليته وجدوى وجوده بغير تحقيق الديمقراطية الكاملة بين كل أعضائه كما ينص الميثاق.
لا يكفي أن تحقق الدول الأعضاء الديمقراطية لذاتها (مع أن الكثير من الدول الأعضاء لم تحقق الديمقراطية لذاتها). يجب أن يكون النظام الدولي ديمقراطياً أيضاً، بحيث تنتهي حالة الهيمنة التي تمارسها الدول القوية على الدول الصغيرة والأقل قوّة في المنظمة الدولية.
لقد جرت محاولات لإصلاح النظام الدولي، وتحديثه ومراجعة القواعد التي بُني عليها عندما تأسس منذ عام ١٩٤٥، ولكنها فشلت لأنها استهدفت احتكار الدول العظمى (التي قاومت أي إصلاح) المحصّنة بسلاح الفيتو القادر على إحباط أي إجراء دولي لمعالجة أي أزمة من دون إبداء المبررات أو الأسباب، وثمة عواقب خطيرة أخرى لهذه الهيمنة المتكرّسة والمتفاقمة.
لذلك، فإننا نوجه من هذه القمّة هذا النداء إلى قادة وحكماء العالم لحشد الجهود لمواجهة هذا الوضع وضرورة إصلاحه بما يعزز قدرة المنظمة الدولية على القيام بواجبها حين تكون قراراتها وأحكامها حصيلة إرادة معظم الدول الأعضاء فيها بطريقة ديمقراطية وعادلة.
عندئذ، وعندئذ فقط، يصحح المسار، وتكرّس مقدرات وقدرّات الإنسّان وخيرات الأرض للبناء، لا للهدم، ولمواجهة التحديات والأزمات التي تعاني منها الدول والشعوب.